FRONTEX

دليل VEGA:
الأطفال في المطارات

الأطفال المعرضون للخطر أثناء التنقل
مبادئ توجيهية لحرس الحدود

EUROPEAN BORDER AND COAST GUARD AGENCY

FRONTEX

دليل VEGA:
الأطفال في المطارات

الأطفال المعرضون للخطر أثناء التنقل
مبادئ توجيهية لحرس الحدود

EUROPEAN BORDER AND COAST GUARD AGENCY

الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل

ساحة بلاس أوروبيسكي 6
00-448 وارسو،بولندا
هاتف: 84 22 502 59 00+
فاكس: 84 22 502 59 10+
frontex@frontex.europa.eu
www.frontex.europa.eu
© فرونتكس، 5102
وارسو، آب/أغسطس
رقم المشروع: 2017.3849
نسخة مطبوعة:
الرقم الدولي المعياري للكتاب (ISBN): 978-92-9471-792-4
معرف الوثيقة الرقمي (DOI): 10.2819/018798
TT-02-17-558-AR-C
PDF:
الرقم الدولي المعياري للكتاب (ISBN): 978-92-9471-793-1
معرف الوثيقة الرقمي (DOI): 10.2819/38273
TT-02-17-558-AR-N

المحتويات

كيفية استخدام هذا الدليل #5

توطئة #7

توطئة للنسخة العربية #9

1 التعاريف #11

1.1 طفل #13

1.2 أطفال معرضون للخطر أثناء التنقل #13

1.3 أطفال مصحوبون بذويهم #15

1.4 أطفال غير مصحوبين بذويهم #15

1.5 أطفال منفصلون عن ذويهم #15

1.6 الاتجار بالأطفال #17

1.7 تهريب الأطفال #18

1.8 مصالح الطفل الفضلى #19

1.9 الحماية وآليات الإحالة الوطنية #20

2 المبادئ التوجيهية التنفيذية #21

2.1 مقدمة #23

2.2 التعامل مع الأطفال #24

2.3 البقاء مع طفل في المنشآت الحدودية #26

3 الأطفال المصحوبون والمنفصلون عن ذويهم #28

3.1 عند الاقتراب من إجراءات التفتيش والمراقبة من الدرجة الأولى #30

3.2 إجراءات المراقبة من الدرجة الثانية #34

3.3 إجراءات التفتيش في مناطق العبور وعند البوابات #38

3.4 القرارات النهائية والإحالات #39

4 الأطفال غير المصحوبين بذويهم #41

4.1 عند الاقتراب من إجراءات التفتيش والمراقبة من الدرجة الأولى #43

4.2 إجراءات المراقبة من الدرجة الثانية #45

4.3 القرارات النهائية والإحالات #46

5 معلومات إضافية #48

5.1 جمع البيانات #50

5.2 حماية البيانات #50

5.3 الممثلون القنصليون للبلدان الأخرى #51

5.4 الإجراءات المُتبعة من شركة النقل الجوي للتعامل مع الأطفال غير المصحوبين بذويهم #51

6 الحماية وآليات الإحالة الوطنية #52

7 مسرد المصطلحات #57

كيفية استخدام هذا الدليل

تهدف التوصيات الواردة في هذا الدليل إلى زيادة وعي ضباط حرس الحدود فيما يتعلق بالأطفال (القُصّر) الذين يعبرون الحدود الجوية الخارجية للاتحاد الأوروبي، سواءً كانوا غير مصحوبين بذويهم أم لا. ومن شأن هذا تحسين أنشطة تحديد هوية الأطفال المعرضين للخطر أثناء التنقل في المطارات، وفي الوقت نفسه، ضمان احترام حقوقهم وتعزيز الإجراءات المتخذة لمواجهة الأخطار الإجرامية التي تهدد سلامتهم ورفاههم.

يحتوي الدليل على الإجراءات التنفيذية المناسبة لضوابط الدخول والعبور والخروج، المُعدة دون الوضع في الاعتبار التواجد الفوري المحتمل، بل النادر للموظفين المتخصصين في مجال حقوق الأطفال أو حماية الطفل. تسعى هذه المبادئ التوجيهية أيضًا إلى تجسيد نهج قائم على حقوق الطفل وضمان اتباعه دائمًا، مع مراعاة الاحتياجات والالتزامات الملموسة لأنشطة حرس الحدود في الوقت نفسه.

وصُمِّم هذا الدليل ليسترشِد به حرس الحدود ذوو الخبرة، فضلاً عن أنه يستند إلى مبادئ مصالح الطفل الفضلى وحمايته على الحدود.

يجب تطبيق المبادئ التوجيهية:

- وفقًا للقواعد الوطنية والصلاحيات المخوَّلة بها سلطات حرس الحدود المُضيفة؛
- مع مراعاة أن الإجراءات التي اقترحتها فرونتكس تشمل جميع أنشطة مراقبة الحدود حتى اللحظة التي تصبح فيها الأسباب المعقولة للاشتباه في تعرض طفل للخطر ملموسةً تبعًا للظروف. وبعد ذلك، تُطبق آلية الإحالة والتحقيق الأولي وفقًا للتشريعات الوطنية ذات الصلة بمنع الاتجار بالبشر ومكافحته وحماية المستضعفين، لا سيما مصالح الطفل الفضلى، التي يجب إيلاؤها الاعتبار الأول، إلى جانب مبدأ عدم الإعادة القسرية.[1]

1 تعني الإعادة القسرية ترحيل الأشخاص الذين لهم الحق في إقرار صفة لجوئهم. تم إرساء مبدأ عدم الإعادة القسرية للمرة الأولى في عام 1951 في اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين (RSRC)، التي تنص المادة 33 (1) منها على "يحظر على الدولة المتعاقدة ترحيل أو رد اللاجئ بأية صورة إلى الحدود أو الأقاليم حيث حياته أو حريته مهددتان بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية".

يُطلب من جميع حرس الحدود المعنيين التحقق من التطبيق العملي لما ورد ذكره في هذه المبادئ التوجيهية وإرسال توصياتهم أو تعليقاتهم إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي لفرونتكس:

VEGA.Children@frontex.europa.eu.

الموضوع: «VEGA Children Handbook, comments».

توطئة

بسبب صِغر سنّهم ومستوى نضجهم، الأطفال عمومًا أكثر عرضة لخطر الإيذاء من البالغين. باتت الشبكات الإجرامية الدولية المرتبطة بالهجرة غير النظامية أكثر تطورًا على مدى السنوات العشرين الماضية. إذ إن طبيعة تهريب الأطفال والاتجار بهم تجعل من الصعب الحصول على أرقام دقيقة، لكن معظم المحللين يتفقون على أن فئات الجريمة العابرة للحدود سجلت زيادة (يوضح التقرير العالمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لعام 2012 أن حوالي 27٪ من ضحايا الاتجار الذين تم الكشف عنهم في الفترة ما بين عامي 2007 و 2010 كانوا أطفالاً، في مقابل20٪ في الفترة ما بين عامي 2003 و2006). وتشير أحدث البيانات الإحصائية التي جمعها المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي، وصدرت في تشرين الأول/أكتوبر 2014، إلى أن 17٪ من إجمالي عدد ضحايا الاتجار المسجلين حسب السن في الاتحاد الأوروبي تتراوح أعمارهم ما بين 12 و17 عامًا. بالإضافة إلى ذلك، لدى كل بلد تفسيره وتصنيفه الخاص لظاهرة الأطفال المتأثرين بالجريمة العابرة الحدود.

وفي هذا السياق، يضطلع حرس الحدود بدور رئيسي لتحديد هوية الأطفال المعرضين لخطر معين؛ ويؤدي حرس الحدود أيضًا دور حاسم لضمان إحالة هؤلاء الأطفال، بصرف النظر عن أعمارهم، إلى الخدمات والسلطات المختصة المسؤولة عن حمايتهم وحالتهم لاحقًا، وفي الوقت نفسه الكشف عن أنشطة الوسطاء أو المهربين أو المتّجرين، أو جميعهم معًا، وتقويضها. وكثيرًا ما تكتسي المعلومات الاستخبارية التي جُمعت خلال هذه العملية أهمية حاسمة بالنسبة لجهود الشرطة الرامية إلى تفكيك الشبكات الإجرامية الدولية.

فليس من اليسير مسايرة المجرمين ومواكبة أساليب عملهم المتقلبة دائمة التغير؛ ذلك أن معرفة كيفية رصد طفل معرض للخطر تتطلب مهارات متخصصة قد تفتقر إليها نقاط الدخول العديدة في كثيرٍ من الأحيان في الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، يُعد التعامل مع الأطفال المستضعفين — بما في ذلك طريقة التحدث إليهم ومخاطبتهم والتعامل معهم دون المساس بسلامتهم أو حقوقهم أو مصالحهم — مسألة محفوفةً بالمخاطر في معظم بلدان العالم، فضلاً عن أنها تشكل تحديات إضافية لكل دائرة حرس حدود.

يهدف دليل فرونتكس هذا إلى معالجة أوجه القصور هذه ودعم العمليات الرئيسية المتعلقة بتحديد هوية الأطفال المعرضين للخطر أثناء التنقل، والمتعلقة بتفعيل دور الإحالات إلى السلطات المختصة. وقد أجريت العديد من الدراسات السابقة حول رعاية الأطفال الذين يحدَّدون بأنهم معرضون للخطر وحمايتهم وإحالتهم، ولكن لم تُقدم أي منها عناصر محددة من الإرشادات العملية بشأن إنفاذ القانون. ولم تقدم أي منها رؤىً حول أنشطة الحدود إلى حرس الحدود، الذين كثيراً ما يضطلعون بدور رئيسي في إطلاق هذه العمليات وتفكيك المنظمات الإجرامية ذات الصلة.

إن الهدف الأساسي من هذا الدليل هو زيادة فعالية «حماية الأطفال المتنقلين» بطريقة شاملة وعملية.

وبالاستفادة من معرفة أبرز الخبراء الأوروبيين، إضافة إلى الخبرات المتراكمة لعشرات من حرس الحدود، يغطي هذا الدليل كافة جوانب ضوابط الدخول والعبور والخروج في حالات الهجرة غير النظامية والجرائم العابرة للحدود التي تنطوي على أطفال في المطارات.

وصُمّم محتوى هذا الدليل خصيصًا بحيث يسهل على حرس الحدود تطبيقه، كما أنه موجَّه إلى حد كبير نحو إنفاذ القانون، في حين يغطي في الوقت نفسه الجوانب ذات الصلة المتعلقة بسلامة الأطفال واحتياجاتهم من الحماية.

وعلى الرغم من أن هذا الدليل يستهدف في الأساس دوائر حرس الحدود، إلا أنه يجب أن يكون موضع اهتمام أشخاص آخرين أيضًا، بدءًا من موظفي المطار والخطوط الجوية المسؤولين عن الأطفال غير المصحوبين بذويهم أثناء الرحلات الجوية وصولاً إلى موظفي مراكز الاستقبال والخدمات والوكالات الأخرى، سواءً الحكومية أو الخاصة، الذين قد يجدون بعض الاقتراحات بشأن كيفية التعامل مع المشاكل الصعبة المتعلقة بالأطفال المعرضين للخطر.

توطئة للنسخة العربية

إنّ حماية الأطفال وتعزيز سلامتهم ورفاههم وضمان أفضل مصالحهم هي أوليات عالمية للدول وللمجتمعات. كما يتوضح في هذا الدليل، يمكن لحرس الحدود لعب دور مهم في التعرف على الأطفال المعرضين للخطر أثناء التنقل عبر الحدود أو في تقويض أنشطة الشبكات الإجرامية الدولية التي تشارك في الاتجار بالأطفال وتهريبهم.

نشر دليل VEGA: الأطفال في المطارات لأول مرة في عام ٢٠١٥ كدليل عملي يهدف لزيادة وعي ضباط حرس الحدود فيما يتعلق بالأطفال الذين يعبرون الحدود الجوية الخارجية للاتحاد الأوروبي. يحتوي الدليل على توصيات ومجموعة من أفضل الممارسات المتعلقة بالتعرف على الأطفال المعرضين للخطرأثناء التنقل في المطارات ويتطلع الدليل إلى كيفية ضمان احترام حقوق الطفل وتعزيز الإجراءات ضد التهديدات الإجرامية لسلامتهم. منذ نشره لأول مرة، تمت ترجمة الدليل إلى كل اللغات الرسمية للاتحاد الأوروبي كما ترجم أيضاً إلى بعض اللغات غير الأوروبية.

من خلال نشر النسخة العربية للدليل، يمكن لضباط حرس الحدود والمتخصصين في حماية الأطفال من الدول الناطقة باللغة العربية أن يستفيدوا من المعلومات التي يحتوي عليها. اتمنى أنّ يوفر الدليل حماية اضافية للأطفال أثناء التنقل حين عبورهم لحدود الدول المعنية.

نحن نعيش في أوقات تتميز بتنقل وحركة غير مسبوقة. أصبحت الهجرة العابرة للحدود والسفر جزءاً لا يتجزأ من حياتنا وحيث أنّ هذا قد جلب فرصاً وفوائد لا يمكن إنكارها، فإنه جلب أيضاً مخاطراً وتهديدات، مثل التعرض للاستغلال من قبل الشبكات الإجرامية الدولية. يوافق المحللون حول ارتفاع نسبة ضحايا الاتجار والتهريب خلال العقود الماضية. ومما يثير القلق أنّ نسبة الأطفال الذين وقعوا فريسة للاتجار قد ارتفع بشكل كبير في نفس الفترة.

لدي اقتناع راسخ بأنّ المكافحة الفعالة للظواهر الإجرامية العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجار بالأطفال، تتطلب التعاون بين جميع الجهات المختصة ذات الصلة بما في ذلك الحكومات ووكالات إنفاذ القانون والمنظمات الدولية. انّ تبادل المعارف وأفضل الممارسات هي الخطوة الأولى لهذا التعاون، ويعد نشر الترجمة العربية لهذا الدليل مثالاً ممتازاً على ذلك.

تمت هذه الترجمة بفضل برنامج الإتحاد الأوروبي لأجل الأمن الحدودي الذي تموّله آلية الجوار الأوروبية. يسعى البرنامج إلى تعزيز الحوار والتعاون في مجال ادارة الحدود والأمن بين دول الاتحاد الاوروبي ودول بلاد الشام وشمال افريقيا.[2]

نتمنى أن تستفيدوا من المعلومات والتوصيات التي يحتوي عليها هذا الدليل، الذي نأمل أن يواصل المساهمة في تعزيز حماية الأطفال ورفاههم في جميع انحاء العالم.

فابريس ليجيري, المدير التنفيذي لفرونتكس

2 لمزيد من المعلومات حول المشروع، يرجى زيارة الموقع المخصص التالي:
https://frontex.europa.eu/partners/non-eu-countries/eu4bordersecurity/introduction

1 التعاريف

لأغراض هذا الدليل، تُستخدم التعاريف التالية:

1.1 طفل

وفقًا للمعايير والتشريعات القانونية الدولية والأوروبية ذات الصلة، الطفل هو أي إنسان دون سنّ الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون واجب التطبيق على الأطفال.

اصطلاحًا، يمكن استخدام المصطلحين «لم يبلغ سن الرشد» أو «قاصر» لوصف أي شخص دون سنّ الثامنة عشرة. وتُصنف معظم الخطوط الجوية الطفل الذي لم يبلغ الثالثة من العمر على أنه «رضيع». في الواقع، كل ما يهم هو فهم مَن موضوع هذا العمل؟ ليس ما ينبغي أن تُطلق عليه.

عند عندم التيقن من سن شخص ما وهناك أسباب للاعتقاد بأنه طفل، يجب معاملته على هذا النحو، مع توفير المساعدة والدعم والحماية الفورية له، إذا لزم الأمر، حتى يمكن إجراء تقييم مناسب لسنه (أي افتراض سن أقل). وبناءً على ذلك، إذا كان هناك أي شك، يجب ضمان المعاملة الملائمة للطفل دائمًا بافتراض طفولته.

1.2 أطفال معرضون للخطر أثناء التنقل

الأطفال، بحكم طبيعتهم، هم أكثر عرضة للخطر من البالغين. وحسب أعمارهم ومستوى نضجهم، يعتمد الأطفال بدرجات مختلفة على البالغين لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ويكون بعض الأطفال الذين يسافرون عبر الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي أكثر عرضة للخطر من غيرهم. وعندما لا يحصلون على القدر الكافي من الرعاية والحماية، أو عندما تتعرض حقوقهم بصفتهم أطفالاً للخطر، يُطلق عليهم تعريف أطفال «معرضون للخطر». ومن ثم، يحظى هؤلاء الأطفال بالأولوية لدى حرس الحدود، على الرغم من أن اتخاذ هذا القرار ليس بالأمر السهل على الإطلاق، حتى بالنسبة لمن هم أكثر خبرة في المجال.

اتفق الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالأطفال المتنقلين[3] على تعريف للوقوف على متى ينبغي اعتبار الأطفال «متنقلون». وقد توصل الفريق إلى مفهوم واسع، يشمل أطفالاً من خلفيات متنوعة وتجارب مختلفة. وفيما يلي نص التعريف: «هم الأطفال الذين يتنقلون لأسباب عديدة، طواعية أو قسرًا، داخل البلدان أو فيما بينها، سواءً مصحوبين بوالديهم أو غيرهم من مقدمي الرعاية الأولية أو بدونهم، والذين قد يتعرضون بسبب تنقلهم، رغم أنه ربما يفتح أمامهم فرصًا عديدة، إلى الخطر أيضًا (أو إلى خطر متزايد) للاستغلال الاقتصادي أو الجنسي والإيذاء والإهمال والعنف. فهم الأطفال المعرضون لمخاطر معينة نتيجة للهجرة».

يُعرَّف الأطفال المعرضون للخطر بوجه عام بأنهم من يفتقرون إلى الحماية والرعاية والذين لا تُلبى احتياجاتهم الأساسية ولا يتلقون الرعاية(مثل الغذاء والماء والملبس والمأوى والأدوية، وما إلى ذلك). ونتيجة لذلك، قد لا يحققون مطلقًا إمكاناتهم الكاملة، جسديًا أو اجتماعيًا أو عاطفيًا أو ذهنيًا. وفي تلك الحالات، يكونوا مستضعفين بصفة خاصة ومعرضين لخطر الاستغلال، إما على أيدي شبكات التهريب أو الاتجار الإجرامية أو على أيدي ذويهم أو أسَرهم.

من بين الأطفال المعرضين للخطر هؤلاء الأطفال الذين يعانون الفقر والأيتام وأطفال الشوارع والأطفال العاملون والأطفال المتضررون من النزاع المسلح والأطفال الجنود والأطفال المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأطفال المُستغَلون جنسيًا أو المُعتدى عليهم بطريقة أخرى والأطفال ذوو الإعاقة. وتكاد تكون الطرق التي يمكن من خلالها تهميش الطفل أو وصمه أو التمييز ضده غير محدودة وقد تختلف أيضًا باختلاف المجتمعات.

وتتنوع أنواع التهديدات التي تؤثر على الأطفال تنوعًا كبيرًا (منها التهريب؛ والاتجار، سواءً لأغراض العمل القسري أو التسول القسري أو إجبارهم على ممارسة أنشطة إجرامية أخرى؛ وغيرها) ويصعب تصنيفها.

3 تأسس الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالأطفال المتنقلين عام 2011 ويضم ممثلين من المنظمات التالية: منظمة العمل الدولية (ILO) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) ومنظمة بلان إنترناشيونال ومنظمة إنقاذ الطفولة والاتحاد الدولي لأرض الإنسان والحركة الإفريقية للأطفال والشباب العاملين (MAEJT/AMWCY) ومنظمة البيئة والتنمية في العالم الثالث (ENDA) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والمنظمة الدولية للرؤية العالمية.

يتعرض الكثير من الأطفال إلى أكثر من حالة ضعف أو تهديد، ما يزيد من درجة ضعفهم وصعوبات تحديد مستوى المخاطر التي يواجهونها (بوصفها أحد دروب الضعف والتهديد). على سبيل المثال، الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم (انظر القسمين 2،4 و2،5) هم من بين من يُعترف بأنهم أكثر عرضة بوجه خاص لخطر الاتجار أو الإيذاء أو تعرضهم للعنف أو الاستغلال، أو هما معًا.

ولا يسع الأطفال عادة التعبير عن أنفسهم بوضوح أو تبرير تصرفاتهم (حسبما أكدته المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين).

1.3 أطفال مصحوبون بذويهم

هم الأشخاص دون سن الثامنة عشرة المصحوبون بأحد والديهم على الأقل أو مقدم الرعاية الأولية لهم بحكم القانون/ العرف.

1.4 أطفال غير مصحوبين بذويهم

الأطفال غير المصحوبين بذويهم، ويعرفون أيضًا بالقصر غير المصحوبين بذويهم أو «القصر غير المصحوبين»، هم الأطفال المنفصلون عن الأبوين وغيرهم من الأقارب أو البالغين المسؤولين عنهم، الذين لا يتولى رعايتهم شخص بالغ، بحكم القانون أو العرف.

كما يُعرَّف الأطفال الذين هُجروا بعد دخولهم أراضي بلد ما — وهو ما يمكن أن يحدث، على سبيل المثال، في فترة وجيزة بين هبوط طائرتهم ووصولهم إلى مكتب الهجرة في المطار — بأنهم أطفال غير مصحوبين بذويهم.

ويجب توفير الحماية الكاملة لهؤلاء الأطفال طالما لا يتولى رعايتهم شخص بالغ بحكم القانون أو العرف.

1.5 أطفال منفصلون عن ذويهم

الأطفال المنفصلون عن ذويهم هم مَن ينفصلون عن أحد الوالدين أو كليهما، أو عن مقدم الرعاية الأولية السابق لهم بحكم القانون أو العرف، ولكن ليس بالضرورة عن أقارب آخرين. وبناءً على ذلك، قد يندرج ضمنهم الأطفال المصحوبون بأحد أفراد الأسرة البالغين الآخرين (مثل العم أو الجَد).

لجميع الأطفال الحق في أن تُكفل لهم الحماية، ولا سيما الأطفال الأكثر عرضة للخطر مثل الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم. تشمل تدابير الاستجابة: تحديد الهوية الصحيح عند الوصول إلى موانئ الدخول أو بمجرد أن يصبح وجودهم في البلد معلومًا للسلطات؛ والتسجيل الفوري وتحديد احتمالية الحاجة إلى الحماية الدولية (بما في ذلك عدم الإعادة القسرية)، وعند الحاجة، البحث عن أفراد الأسرة إن أمكن ذلك أو تعيين وصي وممثل قانوني؛ وترتيبات الرعاية والإقامة؛ وإتاحة الحصول الكامل على التعليم والخدمات الصحية ومستوى معيشة لائق؛ وتيسير الوصول إلى إجراءات اللجوء عند الاقتضاء؛ وضمانالوصول إلى أشكال الحماية التكميلية.[4]

يجب أن يُراعي أي قرار يُتخذ بشأن هؤلاء الأطفال المستضعفين حالتهم الخاصة، إضافة إلى الأطر القانونية الوطنية والإقليمية وقانون اللاجئين والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الانسان. كما يجب إيلاء الاعتبار الأول لمبادئ حماية ورفاه الطفل عندما يتعلق الأمر بمعاملة هؤلاء الأطفال من قبل موظفي شؤون الهجرة وضباط الشرطة وأي أخصائيين آخرين معنيين بالتعامل معهم.

وبصرف النظر عن التصنيفات التالية، يحق لجميع الأطفال تقديم طلب لجوء وتحديد مصالحهم الفضلى وتقييمها وضمان صونها. إذا كانت هناك أي شكوك بشأن السن الفعلية للطفل المعني، يجب ضمان الإحالة إلى **إجراء معتمد لتطبيق آلية تقييم السن.**

وفقًا لقانون الاتحاد الأوروبي، لا يمكن أن تكون المخاوف المتعلقة بالهجرة ووضع الهجرة أساسًا لرفض أي تدابير حماية، بما في ذلك الإذن بالدخول إلى إحدى الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي أو البقاء فيها.

4 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التعليق العام رقم 6 (2005): معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلدهم الأصلي.

1.6 الاتجار بالأطفال

يضع توجيه الاتحاد الأوروبي تعريفًا للاتجار بالبشر (THB) بأنه تجنيد أشخاص، في حالتنا هذه الأطفال، أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم، بما في ذلك تبادل أو نقل السيطرة على هؤلاء الأطفال، لغرض الاستغلال.[5]

قد يحدث هذا بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقّي مبالغ أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر.

لكن المادة 2 (5) من التوجيه المتعلق بالاتجار واضحة جدًا: إذا كان الغرض النهائي هو استغلال الطفل، فالاتجار بالبشر جريمة يعاقب عليها القانون، حتى عند عدم استخدام أي من الوسائل المذكورة آنفًا.

لا يُعد الاتجار بالأطفال جريمة عابرة للحدود فحسب: طالما أن الغرض من النشاط الإجرامي هو استغلال الأطفال، يمكن الاتجار بهم داخل الحدود الوطنية.

وإضافة إلى حقيقة أنهم ضحايا للاتجار، قد يحتاج بعض الأطفال ضحايا الاتجار أيضًا إلى أنواع أخرى من الحماية الدولية، مثل اللجوء. وللأطفال نفس الحق في عدم الإعادة القسرية مثلهم مثل البالغين. وهذه الحقوق معترف بها تمامًا في تشريعات[6] الاتحاد الأوروبي المتعلقة باللجوء.

5 التوجيه رقم EU/36/2011 الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا في 5 نيسان/أبريل 2011 بشأن منع الاتجار بالبشر ومكافحته وحماية ضحاياه، ويُستبدَل بالقرار الإطاري للمجلس JHA/629/2002 (المادة 2 (1)). تُحدد المادة 2 (3) أغراض الاستغلال التي تشمل "كحدّ أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسرًا، بما في ذلك التسول أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو الاستغلال في الأنشطة الإجرامية أو نزع الأعضاء".

6 التوجيه رقم EU/95/2011 الصادر عن البرلمان الأوروبي ومجلس أوروبا في 13 كانون الأول/ديسمبر 2011 بشأن معايير تأهيل رعايا البلدان الثالثة أو عديمي الجنسية بوصفهم مستفيدين من الحماية الدولية، من أجل مركز موحَّد للاجئين أو الأشخاص المؤهلين للحصول على الحماية الثانوية، ولمضمون الحماية الممنوحة (معاد صياغته).

1.7 تهريب الأطفال

تهريب الأطفال هو تدبير الدخول غير المشروع لطفل إلى دولة طرف لا يكون الطفل مواطنًا أو مقيمًا دائمًا فيها، بغرض الحصول، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.[7]

وعلى الرغم من أوجه التشابه بين هذا النوع من الجرائم والاتجار بالأطفال، إلا أنه لا ينبغي الخلط بينهما.

- إن الغرض من الاتجار هو استغلال إنسان ومن ثمّ، يعد جريمة بحق شخص. أما الغرض من التهريب فهو نقل شخص عبر الحدود بطريقة غير مشروعة ومن ثمّ، يُعد جريمة بحق سيادة دولة.
- وينطوي الاتجار على نية استغلال الأشخاص بعد وصولهم إلى الدولة، في حين ينتهي دور المهرب عادة بمجرد وصول العميل إلى بلد المقصد.
- يمكن أن يحدث الاتجار داخل الحدود الوطنية وعبرها، في حين أن التنقل عبر الحدود ضروريًا للتهريب.
- من الممكن أن يكتسي دخول الطفل إلى دولة ما طابعًا نظاميًا أو غير نظامي في حالة الاتجار، في حين يوصف التهريب عمومًا بأنه دخول غير نظامي.
- في حالة البالغين، تُرتكب جريمة الاتجار عمومًا باستعمال القسر أو الخداع، أو هما معًا. أما التهريب فهو عكس ذلك: فدائمًا تقريبًا يربط بين الأشخاص المهرَّبين وبين المهرّبين اتفاق. غير أن الموقف بالنسبة للأطفال أكثر تعقيدًا؛ حيث تعترف لجنة حقوق الطفل بمستوى وكالة الطفل، ولكنها توضح أيضًا أن ذلك يتوقف على سن الطفل ومستوى نضجه. علاوة على ذلك، من الناحية القانونية، يُطلب الحصول على موافقة الوالدين بالنسبة للأعمال المتعلقة بالأطفال. وهناك العديد من المسائل، في الحالات التي تتضمن أطفالاً، مثل مستوى نضج الطفل وما يترتب على فهمه للموقف، تطلب مزيدًا من الاهتمام.

7 استنادًا إلى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكولات باليرمو2000).

- وكما لاحظت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، أن أساليب عمل المتَّجرين والمهربين متشابه في كثير من الجوانب، ما يجعل من الصعب للغاية على ضباط إنفاذ القانون التمييز بين نوعي الجريمة. في كثير من الأحيان، قد لا يمكن التمييز بين الاتجار والتهريب حتى انتهاء مرحلة النقل وبدء مرحلة الاستغلال.[8]

ينطبق الحق في طلب اللجوء ومبدأ عدم الإعادة القسرية أيضًا على الأطفال المُهرَّبين، الذين قد تكون لديهم احتياجات للحماية الدولية.

1.8 مصالح الطفل الفضلى

تنص اتفاقية حقوق الطفل على أنه «في جميع الإجراءات التي تتعلق بالأطفال، سواءً قامت بها مؤسسات الرعاية الاجتماعية العامة أو الخاصة، أو المحاكم أو السلطات الإدارية أو الهيئات التشريعية، يولي الاعتبار الأول لمصالح الطفل الفضلى». ويجب أن يكون التصرف بما يخدم مصالح الطفل الفضلى هو المبدأ التوجيهي لجميع حرس الحدود. كما تُنظم المادة 42 من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي ضرورة إيلاء مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأول في جميع المسائل المتعلقة بهم.

ذكرت لجنة حقوق الطفل[9] مؤخرًا أن «مفهوم مصالح الطفل الفضلى معقد ولابد من تحديد مضمونه على أساس كل حالة على حِدة». وتُحدد السلطات المختصة بحماية الطفل في بلد ما مصالح الطفل الفضلى، بحيث تُتخذ الإجراءات اللازمة لإيجاد حل سريع للحالات العملية. ويضطلع حرس الحدود بدور رئيس ويجب عليهم إحالة جميع الحالات حيث كان هناك دلالة تشير إلى وجود خطر يهدد طفلاً حسبما يوضح في هذا الدليل.

يتطلب ذلك قدرات لا يتمتع بها حرس الحدود عادة، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالكشف عن طفلٍ معرضٍ للخطر على الحدود الخارجية في بضع ثوانٍ، ومن ثمّ يكون يزيد تعقيد المهمة التي يواجهها حرس الحدود بدرجة ملحوظة.

8 التقرير بشأن نشاط الاتجار بالبشر وتهريب الأشخاص لعام 2010-2011، الذي نُشر في أيار/مايو 2010.

9 لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 14 (2013).

ومن الضروري أن يتبع حرس الحدود نهجًا مرنًا بشكل خاص عند التعامل مع الحالات التي تتضمن أطفالاً. ولا تُخدَم مصالح الطفل الذي يكون في حالة ضعف محددة على أفضل وجه دائمًا بنفس الطريقة التي تُخدَم بها مصالح طفل آخر يكون في وضع مماثل. ويعلم حارس الحدود المتمرس أن لا يمكن أن تتشابه حالتان تمامًا، وعليه أن يتحلى بالعناية الخاصة والدقة عند التعامل مع الأطفال. ويلزم جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول حالة الطفل الفردية قبل التوصل إلى أي قرارات.

1.9 الحماية وآليات الإحالة الوطنية

آلية الإحالة الوطنية (NRM) هي نظام وآلية تُتيح لبلد ما الوفاء بالتزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان الخاصة بضحايا الاتجار وغيرهم من الأشخاص المُستضعفين عن طريق استجابة منسقة، وكثيرًا ما يتم ذلك بمساعدة متخصصة من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية (NGOs). وثمَّة اختلافات إجرائية بين آلية الإحالة الوطنية للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، ولكن جميعها تشترك في هدف واحد: إحالة الأشخاص المُستضعفين بكفاءة إلى أفضل خدمات الدعم المتاحة وأكثرها ملاءمة. انظر الفصل 7 للاطلاع على مناقشة مستفيضة حول آلية الإحالة الوطنية، التي تحظى بأهمية كبيرة بالنسبة لجميع الأطفال المعرضين للخطر، وليس فقط المعرضين لخطر الاتجار.

2 المبادئ التوجيهية التنفيذية

2.1 مقدمة

تُشكل نقاط المراقبة على الحدود فرصة بالغة الأهمية لحرس الحدود لمنع الجرائم العابرة للحدود: فبمجرد أن يغادر الضحايا المطارات، تتقلص احتمالات اعتراض المجرمين ومنعهم من ارتكاب أي أعمال بشكل كبير، كما تتقلص احتمالات اكتشاف الضحايا وإعمال تدابير حماية الأطفال. فكم من المزيد من الأطفال سيعانون من جراء عدم تفكيك هذه الشبكات الإجرامية؟

وفقًا لمكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول)، المطارات هي المكان الأرجح على الإطلاق لتعرض الأطفال به للاتجار أو التهريب إلى داخل الاتحاد الأوروبي. ويُفضل المهربون والمتَّجرون المطارات، كما أن استخدام الوثائق المزيفة أو المزوَّرة أو التي يحصلون عليها بطريق الاحتيال للتملص من النظم القائمة هو أسلوب العمل الأكثر شيوعًا فيما بينهم.

ولذا، باتت صعوبة الكشف عن جرائم الحدود التي تنطوي على الأطفال معروفة تمامًا. وعلى سبيل المثال، من المألوف أن يسافر الأطفال المتجر بهم عبر تسجيلهم بجوازات سفر حقيقية لبالغين من غير الأقرباء. حتى وإن تضمن جواز السفر صورة للطفل، فقد يصعب تحديد هويته لحقيقة أن وجوه الأشخاص غير مكتملي النمو تتشابه كثيرًا مع بعضها وتتغير وجوه الأطفال وشعرهم بل وحتى لون عيونهم تغيرًا ملحوظًا كلما كبروا. ونتيجة لذلك، قد لا يلحظ حارس الحدود أن الطفل والبالغ حامل جواز السفر لا تربط بينهم صلة قرابة في الواقع.

وعادة ما يحاول المهربون والمتَّجرون الوصول في أوقات الذروة، عندما يكون الضغط على إدارة الجوازات في أوجّه: يجب أن يكون حرس الحدود على دراية بأساليب العمل هذه بغية توفير حماية أفضل للأطفال.

تُثبت الخبرة التي اكتسبتها فرونتكس على مر السنين أنه خلف كل عملية عبور غير مشروعة للحدود قد تتوارى حالة تهريب أشخاص، أو ربما حالة اتجار بالبشر. ويعني هذا أن أي حالة اتجار تُكتشف على الحدود الخارجية تكون نتيجة تصعيد التفتيشات، وينطبق هذا أيضًا عندما تنطوي الحالة على أطفال.

ولإذكاء الوعي لدى الأطفال المعرضين للخطر أثناء التنقل، يجب إقامة علاقة جيدة مع موظفي إنفاذ القانون الآخرين في المطار، إضافة إلى الموظفين غير المسؤولين عن إنفاذ االقانون، مثل موظفي شركات الطيران والعاملين في خدمات حماية الأطفال ومَن يعملون مع الفئات الضعيفة الأخرى[10] وغيرها من الهيئات، والحفاظ على تلك العلاقة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال

10 من بينها المنظمات الدولية المعتمدة والمنظمات غير الحكومية (NGOs).

اجتماعات التنسيق المنتظمة والدورات التدريبية المشتركة، والفرق المتخصصة المشتركة، وما إلى ذلك.

2.2 التعامل مع الأطفال

من الضروري إدراك أن الأطفال مختلفون من الناحية النفسية عن البالغين؛ ولذلك، يتطلب الأمر نهجًا ملائمًا للأطفال عند التعامل معهم. بالمثل، قد لا يرغب الطفل في الانفتاح على شخص غريب، وبالتالي لا بد أن يبذل الضابط (يفضل أن يرتدي ملابس مدنية) الذي يتعامل مع الطفل كافة الجهود لبناء علاقة ثقة معه.

ومن بين الممارسات الجيدة التي يجب وضعها في الاعتبار عند التعامل مع الأطفال ما يلي:

- تهيئة بيئة مواتية (ربما غرفة ملائمة تمامًا للأطفال[11]، إذا توفرت) وتقليص فارق السلطة (تجنب الإجراءات الرسمية ومراعاة لغة الجسد ونبرة الحديث والمصطلحات المستخدمة، وما إلى ذلك) وإفساح المجال للطفل للتكيف مع البيئة؛
- توضيح أدوار ووظائف الأشخاص البالغين المشاركين في/المتعاملين مع الطفل؛
- تحرّي الصدق دائمًا؛
- الإنصات إلى الطفل؛
- التحدث بلغة واضحة وتجنب استخدام المصطلحات التقنية (مع مراعاة الحواجز اللغوية)؛
- التحدث والتصرف بطريقة لائقة لعمر الطفل ومستوى نضجه؛
- محاولة دفع الطفل للشعور بالارتياح؛

11 ضع في الاعتبار أن الغرفة الملائمة قد تضمن الخصوصية، ولكن على العكس، قد يثير دخول الطفل مثل هذه الغرفة مخاوفه. وبالتالي، الغرفة الملائمة هي تلك المعدَّة خصيصًا لهذه الأحداث.

- تكييف الآداب االسلوكية (مثل الحفاظ على التواصل البصري، والجلوس في نفس المستوى) مع طبيعة الطفل.

يحتوي الدليل العملي لحرس الحدود على معلومات أساسية للتعامل مع الأطفال[12] وتشير إلى ما يلي:

«يستحق القصّر اهتمامًا خاصًا من حرس الحدود، سواء كانوا مسافرين بصحبة ذويهم أم لا.

في حالة القصّر المصحوبين بذويهم، يجب على حرس الحدود التحقق من أن الأشخاص المصاحبين لهم يتمتعون بحضانة الوالدين عليهم، لا سيما عندما يكون القصّر مصحوبين بشخص بالغ واحد وهناك دواعٍ جدية للاشتباه في أنهم قد تم استبعادهم بصورة غير قانونية من رعاية الشخص الذي يتمتع بالحضانة الوالدين القانونية عليهم. إذا كان الأمر كذلك، سيجب على حرس الحدود إجراء جميع التحقيقات اللازمة لمنع اختطاف القاصر أو إبعاده بصورة غير قانونية بأي حال من الأحوال.

يجب إخضاع القصّر غير المصحوبين بذويهم للفحص والتمحيص، عن طريق إجراء فحص شامل لوثائق السفر والوثائق الداعمة التي يحملونها، وذلك لضمان عدم مغادرتهم الإقليم رغمًا عن الشخص (الأشخاص) الذي يتمتع بحضانة الوالدين عليهم».

حيثما تُثار شكوك فيما يتعلق بأي من الظروف المذكورة آنفًا المُبينة في الدليل العملي لحرس الحدود، يجب على حرس الحدود استخدام قائمة نقاط الاتصال الوطنية للتشاور بشأن القصّر.

على الرغم من أن الدليل العملي لحرس الحدود يُشير بوضوح إلى أن حضانة الوالدين هي معيار التمييز بين الأطفال المصحوبين والأطفال غير المصحوبين بذويهم، إلا أنه يجب على حرس الحدود إيلاء اهتمام خاص بجميع الأطفال المسافرين، سواء كانوا مصحوبين أو غير مصحوبين أو منفصلين عن ذويهم.

12 توصية المفوضية الأوروبية بإعداد "دليل عملي مشترك لحرس الحدود (دليل شنغن)" تستخدمه السلطات المختصة في الدول الأعضاء عند تنفيذ مراقبة الحدود لدخول الأشخاص، C(2006) 5186 النسخة النهائية، بروكسل، 6-01-2006.

بالإضافة إلى المعلومات الواردة في الدليل العملي لحرس الحدود وقانون شنغن للحدود، ستزود الفصول التالية من هذا الدليل حرس الحدود بإجراءات مفصلة ومحددة يجب اتباعها عند التعامل مع الأطفال ولتحديد هوية ضحايا تهريب الأطفال والاتجار بهم. قد تختلف التوصيات باختلاف التشريعات الوطنية ذات الصلة، ولكن يجب أن يتلقى كل طفل معاملة خاصة، في حين يجب أن يكون حرس الحدود على دراية بالمؤشرات التالية المتعلقة بالأطفال المعرضين للخطر.

غير أن هذه التوصيات ليست شاملة: يجب أن يكون حرس الحدود أيضًا على دراية بمختلف أساليب العمل، وكذلك حقيقة أن أساليب العمل تُعدَّل وفقًا لاستجابات سلطات إنفاذ القانون، وفي المقام الأول، أنه يمكن تهذيب الطفل وتهيئته للموقف، لكن قليلاً ما ينجح المجرمون في إخفاء لغة جسده التي تبدو عليها علامات التوتر والضغط تمامًا.

2.3 البقاء مع طفل في المنشآت الحدودية

يتحمل حرس الحدود المسؤولية عن كل طفل أثناء تواجده في المنشآت الحدودية. ومن النقاط الرئيسية التي يجب وضعها في الاعتبار هنا هي أنه يتعين على حرس الحدود العناية بالطفل المعرَّض للخطر لحين وصول شخص مدرّب أو شخص من خدمات حماية الطفل أو أي سلطة أخرى مسؤولة عن حماية الطفل وتولي أمره.

توصيات عامة (تُكيف حسب عمر الطفل ومستوى نضجه) تتناسب مع إجراءات التفتيش من الدرجة الأولى و/أو الدرجة الثانية على الحدود:

- احرص على تكييف الإجراءات مع الوضع والطفل — استخدم ورقًا وأقلام رصاص لرسم صور، مع الجلوس على الأرض مع الطفل لتهيئة أجواء غير رسمية.
- حاول التفاعل عبر الأسئلة المفتوحة (يجب أن يشعر الطفل بالحرية في الإجابة كيفما شاء عن الأسئلة، ويجب تجنب أسئلة «نعم/لا»)، مع تجنب اقتراح أي إجابات بقدر الإمكان، والسماح له بالتحدث بحرية وإمهاله ما يكفي من الوقت. اسأل الطفل عما إذا كان يشعر بالارتياح وما إذا كان يشعر بالعطش أو الجوع أو البرد أو الدفء أو الحاجة إلى الذهاب إلى المرحاض أو إذا كان يريد أو يحتاج أي شيء آخر يمكنك توفيره له. قد يرغب الطفل في رؤية والدته أو والده، لذلك لا تقطع وعودًا لا يمكنك الوفاء بها، وإلا فُقدت الثقة بينكما.

- اسأل الطفل ما إذا كان بحاجة إلى مساعدة طبية أو أي معالجة خاصة أخرى (حسب عمر الطفل، يمكن سؤاله ببساطة ما إذا كان يشعر بأي ألم). ومن الممكن أيضا أن نسأل الشخص المصاحب للطفل عما إذا كان الطفل يحتاج إلى أي مساعدة طبية أو أي معالجة خاصة أخرى. وعليك الانتباه إلى أن الشخص المصاحب للطفل قد يستخدم هذا السؤال لمصلحته الخاصة.
- ابحث عن علامات إصابة أو أي مرض ملحوظ، مع إيلاء اهتمام خاص لمؤشرات احتمال التعرض للإيذاء (مثل وجود العديد من الإصابات في مختلف مراحل الاستشفاء، إصابات في الوجه لدى الأطفال الصغار جداً، بقع صلع برأس الطفل، وما إلى ذلك).
- قدم معلومات إلى الطفل (أثناء إجراءات التفتيش من الدرجة الثانية) عن الإجراءات المتوقعة بطريقة يمكنه فهمها.

3 الأطفال المصحوبون والمنفصلون عن ذويهم

3.1 عند الاقتراب من إجراءات التفتيش والمراقبة من الدرجة الأولى

3.1.1 المشهد أمام أجهزة المراقبة: هل هناك أي شيء غير معتاد؟

يمكن أن يرافق الطفل أحد والديه أو وصي قانوني (طفل مصحوب بذويه) أو شخص ثالث يمكن أن يكون بالغًا أو أحد أفراد العائلة، على سبيل المثال، العم أو الجد (طفل منفصل عن ذويه). يتصرف الأشخاص بصورة طبيعية أكثر عندما لا يعتقدون أنهم غير مراقبين، ولذا، يمكن أن تكون مراقبة سلوك الأطفال والأشخاص المصاحبين لهم في طريقهم نحو إدارة جوازات السفر أو أثناء انتظارهم في الصف ممارسة مفيدة للغاية. وجدير بالنظر دائمًا نشر ضباط يرتدون ملابس مدنية في المطارات الكبرى.

يجب على حرس الحدود الحرص على عدم وضع افتراضات أو أحكام مسبقة عند مراقبة الأشخاص. ومن المهم عدم التمييز على أساس الخلفية الثقافية أو الدينية أو القومية أو العرقية الملحوظة، أو نوع الجنس أو غيرها من العوامل عند مراقبة الأطفال والأشخاص المصاحبين لهم. ومع ذلك، يجب إيلاء مزيد من الاهتمام للأطفال القادمين من «بلدان أو مناطق مرجّبة باللجوء».

إذ يستند جزء مهم من كل تقييم إلى الانطباع الأول، وإن كان يبدو الأمر بديهيًا بالنسبة لحارس حدود متمرس. وينبغي أن يلفت أي وضع غير عادي انتباه المسؤولين وينتج عنه إجراءات تفتيش من الدرجة الثانية (أي التحقق من العلاقة بين الطفل والبالغ المصاحب له، وإجراء فحص دقيق للوثائق الداعمة، وما إلى ذلك).

يمكن لحرس الحدود ذوي الخبرة، الذين اعتادوا رؤية الأطفال على الحدود، الاستفادة من معرفتهم بالنظر في المسائل القليلة التالية فيما يتعلق بعلامات السن ومستوى النضج الظاهرة للطفل.

مظهر الطفل:

- خجول أو مسرِف أو منطوٍ أو خائف.
- سلوك بدني منغلق، أو محاولة الظهور صغير الحجم قدر الإمكان.
- تجنب التواصل البصري، والنظر إلى الأرض.
- الظهور منفصلًا عن أعضاء المجموعة الآخرين.

- الملابس: هل تبدوا جديدة؟ هل تبدوا مناسبة للطفل أم تبدو مستعارة؟
- هل هذا ما يُتوقع منه؟ هل الملابس مناسبة للوضع؟
- محاولة التواصل البصري مع شخص يتجاهله.
- تشابه الملامح مع الشخص البالغ (إذا كان البالغ أحد الوالدين)، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ عدم التمييز وتطبيقه موضوعيًا عند تحديد الملامح.
- إمعان النظر إلى التفاعلات بين الطفل والأب (الأبوين)/البالغ (البالغين) المصاحب له.
- هل يشعر الطفل بالاطمئنان/الارتياح مع البالغ (البالغين) المصاحب له؟
- هل يستطيع الطفل التحدث بحرية؟
- هل يُبدي الطفل أي علامات تخوف من البالغ (البالغين) المصاحب له؟

يلزم إيلاء مزيد من الاهتمام إذا كان الطفل برفقة شخص بالغ واحد أو عندما يكون الطفل من بلد مصدر لتدفق اللاجئين أو من بلد به نزاع دائر أو من بلد يُعرّف بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان به.

وهناك احتمال نادر بأن يكون الأطفال النائمون قد تم تخديرهم من أجل عبور نقطة المراقبة. إذا ظل الطفل مستغرقًا في النوم بعد فترة (ربما في الخط الثاني للمراقبة)، لا سيما وإن بدت على الشخص المصاحب له علامات الضيق، فلا بد أن يُثير ذلك الشكوك لديك.

وربما تستخدم الطريقة نفسها مع الأطفال الصغار جداً الذين يمكنهم التحدث وتشكيل خطر على الشخص المصاحب لهم. ويمكن النظر في أنهم أصغر بكثير من أن يلتزموا بتوجيهات الشخص المصاحب لهم حول ما يمكن قوله أو عدم قوله.

3.1.2 عند إجراءات المراقبة من الدرجة الأولى

يجب على حراس الحدود الموجودين في الكبائن الانتباه إلى بعض المؤشرات الإضافية التالية المتعلقة بالمظهر:

الأطفال دون سن المدرسة (دون سن السادسة عادة):

- هل ثمة شيء غير معتاد في الوضع الذي تراه؟

- هل سلوك الطفل متسق مع طول الرحلة؟
- هل الطفل هادئ أو غافل أو مشوش أو خائف أو منزعج؟
- هل يشعر الطفل بالارتياح عند وجود الشخص المصاحب له؟ إذا كان خائفًا من الإجراءات الرسمية لإدارة الجوازات، فهل يبقى على مقربة من الشخص المرافق له؟
- هل ينظر الطفل إلى مسافر آخر يحاول تجاهله؟ (في هذه الحالة يجب تفقد المسافر الآخر على نحوٍ أدق، لأنه قد يكون «حارسًا» له).

الأطفال في سن المدرسة (فوق سن السادسة عادة):

- هل ثمة شيء غير معتاد في الوضع الذي تراه؟
- هل يشعر الطفل بالخوف أو القلق؟
- هل الطفل غافل/منعزل/يتمتم أو غير متماسك؟
- هل الطفل منقاد دون مبرر؟
- هل ينظر الطفل إلى مسافر آخر يحاول تجاهله؟ (في هذه الحالة يجب تفقد المسافر الآخر على نحوٍ أدق، لأنه قد يكون «حارسًا» له).
- هل يبدو الطفل كما لو أنه قد تم تخديره؟

البالغ (البالغون) المرافق للطفل:

- إذا كان أحد الوالدين، فإلى أي مدى يشبه الطفل؟ هل بنية جسمه متوافقة مع بنية جسم الطفل؟ هل ثمَّة تشابه في سلوك أو هيئة الوالد أو الطفل أو غيرها من التصرفات الغريبة؟
- هل تبدو على الشخص البالغ علامات القلق أو الضيق أو التوتر؟
- هل يبدو التفاعل بين الطفل والشخص المرافق متوافقًا مع خلفيتهما الثقافية؟

يمكن أن يبادر حرس الحدود أيضًا بطرح بعض الأسئلة البسيطة غير الرسمية على الطفل، مثل اسمه أو سنه أو بعض التفاصيل الشخصية الأخرى. وتكون هذه الأسئلة تقديرية حسب طبيعة الحال ويجب أن تكون مفصلة لتناسب عمر الطفل ومستوى نضجه، ولكن يمكن مقارنتها بالبيانات الشخصية الواردة

في وثائق السفر.

من بين الأسئلة التي يمكن طرحها على الشخص البالغ والتي قد تقود إلى مؤشرات دالة على جريمة الاتجار ما يلي:

- هل أنت والد/الوصي/الممثل القانوني للطفل؟
- وإذا لم يكن كذلك، فأين هم ومن تكون أنت؟
- متى كانت آخر مرة رأى فيها الطفل والديه؟
- هل لدى الطفل أي وثائق، مثل وثائق الهوية أو جواز السفر؟
- ما وجهة الطفل والغرض من الرحلة؟
- من رتب للرحلة؟
- من تحمل تكاليف الرحلة؟
- هل تحمل معك أي صور لطفلك؟ (يحتفظ الآباء عادة بصور لأطفالهم على هواتفهم المحمولة أو في محافظهم).

3.1.3 فحص الوثائق

يجب أن يتحقق حرس الحدود من علاقة الطفل بالشخص البالغ المرافق له. أثناء إجراءات فحص الوثائق، من المهم إجراء محادثة مستمرة مع المسافرين، مع ملاحظة سلوكهم أيضًا (بعض الاقتراحات مذكورة أعلاه) وخاصة ردود فعل الطفل (يجب أن تصمم منصة العمل في إدارة الجوازات على نحو يسمح بأن يكون أي طفل مرئيًا بوضوح، على سبيل المثال، يمكن أن يساعد وجود مرآة بسيطة على التحقق مما إذا كان هناك طفل في الجزء السفلي المقابل للكابينة).

بالإضافة إلى إجراءات الفحص القياسية، يلزم التركيز على ما يلي:

- عدد الأطفال وعدد الوثائق (جوازات السفر، التأشيرات، وغيرها). يجب فحص وثائق السفر الجديدة بدقة أكبر، خاصة إذا كانت صادرة من بلدان ربما نتيجة الخداع أو الفساد (وفقًا لتحليل المخاطر المتوفر).
- الوثائق الداعمة وتذاكر الطيران (خط الرحلة)، مع طرح أسئلة قصيرة حول سبب السفر (للتحقق من تطابق الأقوال الأولى مع الوثائق

الداعمة المقدمة). عند السفر برفقة أطفال، يميل البالغون المرافقون بحسن نية إلى أن يسلكوا أقصر الطرق للوصول إلى وجهتهم.

- التحقق من العلاقة القانونية بين الطفل والشخص المسافر معه.
- المجموعات الأسرية التي يوجد بينهم عدة أطفال: يجب التحقق من تواريخ الميلاد وأعمار الأشخاص البالغين بحثًا عن تناقضات محتملة.
- جنسية الطفل: على سبيل المثال، إذا كان الطفل حاملًا جواز سفر الاتحاد الأوروبي، فمن المتوقع أن يتحدث لغة واحدة أو أكثر من اللغات الأوروبية أو يفهمها على الأقل.
- ضرورة مراجعة نظام شنغن الوطني للمعلومات (NSIS) وقواعد بيانات الشرطة بصفة منتظمة عند عدم سفر الأطفال الذين يحملون جنسية الاتحاد الأوروبي مع كلا الوالدين (وهذا اشتراط بالفعل ضمن اشتراطات قانون شنغن للحدود، بالنسبة لرعايا البلدان الثالثة).

إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على أن الطفل معرَّض للخطر، يجب على حرس الحدود مباشرة إجراءات المراقبة من الدرجة الثانية.

3.2 إجراءات المراقبة من الدرجة الثانية

يجب تنفيذ إجراءات المراقبة من الدرجة الثانية على أيدي ضابط آخر (إن وجد) على دراية بأساليب العمل التي يستخدمها المهربون والمتَّجرون، إضافة إلى أحدث وسائل التنبيه المستخدمة.

يجب مراجعة جميع الأنشطة السابقة، وتكرار إجراءات التفتيش إذا لزم الأمر. فيما يلي توضيح لبعض إجراءات التفتيش الإضافية.

وفقًا لقانون شنغن للحدود، يتلقى الطفل والشخص المصطحب له معلومات مكتوبة عن الغرض من هذا التفتيش (والإجراء المتبع فيه)، الذي يجب القيام به كإجراء قياسي وعشوائي. وستتوفر هذه المعلومات بجميع اللغات الرسمية للاتحاد الأوروبي وبلغة (لغات) البلد أو البلدان المتاخمة للدولة العضو المعنية. وتستخدم هذه المعلومات لغة يفهمها الأفراد، أو قد يُفترض فهمها على نحوٍ معقول، أو الإحاطة بها بطريقة فعّالة أخرى، بما في ذلك استخدام مترجمين شفويين إذا لزم الأمر. أثناء إجراءات المراقبة من الدرجة الثانية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لرد فعل الطفل والمسافر المرافق له.

3.2.1 الرحلة

في حالة الرحلات الجوية الحساسة (وفقًا لتحليل المخاطر)، ينبغي دائمًا استخدام نظام المعلومات المسبقة عن الركاب قبل هبوط الطائرة.

وبصرف النظر عن الفحص المنطقي لمختلف مراحل الرحلة، يساعد فحص قائمة الركاب في بعض الحالات وسجل أسماء الركاب (PNR)، إذا كانت التشريعات الوطنية واجبة التطبيق تسمح بذلك، على التحقق من وجود مسافرين آخرين حجزوا تذاكر الرحلة من الوكالة نفسها مما قد يجعل الأطفال عُرضة لجرائم خطيرة. ويمكن العثور على وسيط/حارس بين الركاب الآخرين واعتراضه قبل مغادرة المطار. وقد تُستخدم المصادر المفتوحة، مثل موقع https://www.checkmytrip.com، إذا كان التشريع الوطني لا يسمح بمراجعة نظام سجل أسماء الركاب الذي تستخدمه شركات النقل الجوي.

من الممكن أن يكون موظفي شركات الطيران مصدرًا مفيدًا للمعلومات. إذ أن غالبًا ما يكون طاقم الطائرة قد أمضى عدة ساعات في الهواء وسنحت لهم الفرصة لمراقبة الركاب وربما لاحظوا شيء غير مألوف (على سبيل المثال، تواصل بين شخص بالغ وطفل يجلس على بُعد عدة صفوف منه، مجموعة لا يعرف فيها الأطفال والشخص الذي يصطحبهم بعضًا معرفة جيدة، شخص يرتدي ملابس جديدة تبدو غير مألوفة، إيحاءات بأن الأطفال لا يألفون الملابس التي يرتدونها، ما تزال الملصقات على الملابس، وما إلى ذلك).

3.2.2 الوثائق والأمتعة

ينصح بإجراء تحقق شامل من وثائق السفر والوثائق الداعمة، مع توفر خيار الاتصال بالسلطات القنصلية للبلد الصادر عنها وثائق السفر. لا ينبغي الاتصال بالسلطات القنصلية في حالة طفل قادم من بلد مصدر للاجئين أو بلد به نزاع دائر أو بلد يُعرَف بوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان به أو إذا تم إقرار صفة الطفل كطالب لجوء محتمل، أو جميعها معًا، لأن ذلك الاتصال قد يُعرض الطفل وأسرته لمزيد من الخطر. وينبغي إيلاء عناية خاصة لما إذا كانت التأشيرات تحمل أرقامًا مسلسلة متتالية، لا سيما عندما تكون هذه الأرقام متعلقة بركاب غير مسافرين معًا.

إذا لم يكن ذلك جزءًا من إجراءات المراقبة من الدرجة الأولى، يجب الرجوع إلى المنظومة العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة I-24/7 (قاعدة بيانات الإنتربول)، وفقًا للتشريعات الوطنية.

إذا كان الأطفال يسافرون بدون أمتعتهم الخاصة، فلا بد أن يكون لدى الشخص البالغ بعض الملابس أو الألعاب أو الدمى الخاصة بالطفل ضمن أمتعته. ولا بد أن يتسنى للبالغ المصطحب للطفل سرد بعض الأمتعة التي تخص الطفل عندما يُطلب منه ذلك.

3.2.3 التواصل مع الطفل عند إجراءات المراقبة من الدرجة الثانية

عند التحدث إلى طفل أثناء إجراءات المراقبة من الدرجة الثانية، ينبغي لحرس الحدود مراعاة الانفراد بالطفل بعيدًا عن الشخص البالغ المصطحب له للحظات (بطريقة حذِرة). إذا بدا أن الطفل معرَّض لخطر ما، فعلى الأرجح أن يشرح الموقف في غياب الشخص البالغ المحتمل أن يكون قام بالإساءة. ويجب إحاطة الطفل علمًا بالعملية الجارية في جميع الأوقات.

علاوة على ذلك، يجب أن يتأكد حارس حدود آخر من أي تناقضات أو عدم اتساق في المعلومات، وذلك بطرح الأسئلة نفسها على البالغ على حدة وبصفة غير رسمية بغية مقارنة إجابات كل من الطفل والشخص البالغ المصطحب له.

ينصح دائمًا بوجود اثنين من حرس الحدود، رجلٌ وامرأة إن أمكن ذلك، وأن يحاولا تهيئة بيئة غير رسمية ومواتية قدر الإمكان. ومن ثمَّ، تزيد احتمالية تحدث الطفل حال شعوره بالأمان والراحة نسبيًا. قد تشكل التناقضات مؤشراً على الخطر، ففي حين أنه من الأهمية تقليل الصِدام إلى أدنى حد وإدراك أن الموقف قد يجعل التجربة رسمية ومجهِدة بالنسبة للأطفال والبالغين على حدٍ سواء (على سبيل المثال، قد تكون لديهم تجارب سلبية مع الشرطة أو ضباط الأمن في الماضي).

كما يُشكل وجود اثنين من حرس الحدود ضمانًا ضد أي اتهام لاحق بالترهيب (أو أي سلوك آخر غير لائق). ويجب أن تكون فترة الانفراد بالطفل بعيدًا عن الشخص البالغ المصطحب له قصيرة على نحوٍ معقول، ما لم تكن هناك أي مؤشرات على وجود مخاطر.

يمكن دائمًا التحدث إلى الأطفال لا استجوابهم، ولكن لا ينبغي إجراء مقابلات رسمية معهم إلا عند الضرورة القصوى ووفقًا للقانون الواجب التطبيق (انظر القسم 3.3). وينبغي إجراء أي حوار مع الطفل دون تأخير غير ضروري، في أماكن مصمَّمة أو معدَّة خصيصًا لهذا الغرض، ويُفضل إجراؤه من قبل مهنيين مدربين على هذه المهام. ويجب أن يكون القائمون بالمقابلة من نفس جنس الطفل، إن أمكن ذلك. كما يجب الاستعانة بمترجمين شفويين في حالة عدم فهم الطفل للغة الحوار لضمان حوار هادف. ويجب تقليل عدد المقابلات

وكذلك مدتها إلى أدنى حد ممكن، ويجب أن يُجري الشخص نفسه المقابلة مع الطفل في كل مرة، حيثما أمكن ذلك.

يُقترح توضيح الغرض من أي تواصل ووضع قواعد أساسية للمقابلة: «إذا كنت لا تعرف الإجابة فلا تخمن، إذ لا توجد إجابة صحيحة أو خاطئة، فما عليك إلا القول بإنك لا تعرف». «أنت تعرف ما حدث أكثر مني». «إذا لا ترغب في الإجابة، فلا بأس من أن تقول ذلك». «يمكنك تصحيح قولي أو عدم الاتفاق معي». «إذا كررتُ سؤالًا، فهذا لا يعني أن إجابتك الأولى كانت خاطئة». «إذا كان هناك سؤال صعب جدًا، يمكننا الرجوع إليه لاحقًا». «ما عليك سوى قول الحق».

عمومًا، يجوز أن يتم اصطحاب الأطفال من طرف مرافق أثناء إجراء المقابلة معهم، في الظروف الملائمة، شخص بالغ يختارونه، ولكن يجب رفض طلبهم ذلك في حالة الاشتباه، على سبيل المثال، أن الشخص البالغ المعني وسيط. وفي حالة الاشتباه في وقوع جريمة بحق طفل، يجب على حرس الحدود التأكد من البداية إجراء جميع المقابلات مع الطفل الضحية أو الشاهد وفقًا للقانون الوطني الساري ويمكن الاستفادة منها كقرينة (قد يلزم الحصول على إذن مسبق من مدعي عام أو قاضٍ لإجراء المقابلة بحضور مستشار قانوني أو سلطات معنية بحماية الأطفال، وما إلى ذلك). وإلا لن يكون بإمكان حرس الحدود سِوى التحدث بصفة غير رسمية مع الطفل.

فيما يلي بعض النصائح حول كيفية التواصل مع الأطفال مع مراعاة عمرهم ومستوى نضجهم الظاهر:

- احرص على مراعاة علامات التوتر، مثل تعبيرات الوجه أو الإيماءات أو لغة الجسد؛
- لا تتوقع الإفصاح الفوري أو إرغام الطفل على ذلك؛
- تحدث إلى الطفل بطريقة ودودة مع تهيئة بيئة مواتية؛ كن منفتحًا وواضحًا وصادقًا واستخدم نفس اللغة التي يتحدث بها الطفل (بالاستعانة بمتحدث أصلي)، إن أمكن ذلك؛
- استخدم لغة مناسبة لعمر الطفل ومستوى نضجه، مع التعبير بعبارات واضحة وسهلة؛
- اشرح للطفل ما يحدث ولماذا يجري التحقيق في ظروفه الخاصة؛

- زوّد الطفل بمعلومات عن وضعه وحقوقه وتدابير حمايته؛
- طمئن الطفل بأن هدفك هو رفاهه وسلامته وحمايته؛
- اطرح أسئلة مفتوحة ومحددة (ما، أين، متى، كيف، مَن، لماذا)؛
- امنح الطفل فترة راحة لشرب الماء أو الذهاب إلى المرحاض أو عندما يشعر بالتعب فحسب واستجب لاحتياجاته الخاصة أو طلباته المحددة حسب الضرورة؛
- تجنب وضع افتراضات لما يفكر فيه الطفل؛
- تحقق من استيعاب الطفل، عن طريق مطالبته بإخبارك بما فهمه؛
- اسأل الطفل ما إذا كان لديه أي أسئلة وأجب عنها.

تقييم مدى المعرفة بالبلد الأصلي المفترض:

لتحديد ما إذا كان الطفل على دراية حقيقية ببيئة بلده الأصلي التي يُفيد البالغ المصطحِب له بأنه ينتمي إليها، يمكن النظر في الموضوعات التالية كإمكانيات لاستكشاف ذلك:

- برامج التلفاز والرسوم الكرتونية والموسيقيون المعروفين لدى الشباب في بلده الأصلي (يمكن معرفة تلك المعلومات بالبحث على الإنترنت)؛
- المعرفة الأساسية بمنطقته السكنية (قد يكون تطبيق Street View Google Earth أداة مفيدة لذلك)؛
- التفاصيل المتعلقة بمدرسته والرياضة التي يمارسها والتصميم الداخلي لمنزله.

في أي وقت، يمكن إعادة التحقق من إجابات الطفل مقابل الإجابات التي قدمها البالغ المصطحب له أو غيره من الأطفال الموجودين ضمن نفس المجموعة.

3.3 إجراءات التفتيش في مناطق العبور وعند البوابات

تنطبق معظم التعليقات الواردة في الأجزاء الأخرى من هذا الفصل أيضًا فيما يتعلق بإجراءات مراقبة منطقة العبور والتفتيش عند البوابات، مع مراعاة أنه في تلك الحالات يمكن لفريق سري (أي حرس حدود في زيّ مدني) مراقبة سلوك الركاب على نحو أفضل.

في مناطق العبور المزدحمة يمكن تبديل الوثائق وبطاقات صعود الطائرة والتذاكر بسهولة أو تغييرها. ومن ثمَّ، يمكن للمرافقين التخلي سريعًا عن الأطفال الذين ربما وصولوا بصحبتهم. وفي المطارات المكتظة، قد يُفيد الفحص والمراقبة باستخدام نظام الدوائر التلفزيونية المغلقة (CCTV) كثيرًا في تحديد أساليب العمل هذه.

3.4 القرارات النهائية والإحالات

عند اتخاذ جميع القرارات، يجب إيلاء مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأول ويجب احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية .

لا ينبغي احتجاز الطفل إلا في حالات استثنائية جدًا، ودائمًا وفقًا للقانون الوطني الساري ولأقصر فترة ممكنة ولا يُلجأ إليه إلا كملاذ أخير. وقد أقرت لجنة حقوق الطفل أنه لا يمكن تبرير احتجاز الأطفال لأسباب تتعلق بوضع الهجرة.[13] في أي وقت، وتبعًا للظروف، إذا كان هناك أي شبهة معقولة لتعرض الطفل للخطر أو لمخاطر وأنه ربما نُقل لغرض الاتجار به أو إذا كان، بخلاف ذلك، بحاجة إلى الحماية استنادًا إلى المؤشرات/العلامات المذكورة آنفًا، يجب تطبيق آلية الإحالة والتحقيق الأولي على الفور وفقًا للتشريعات الوطنية السارية، قبل اتخاذ أي قرار نهائي. ويجب استدعاء موظفين مختصين في مجال حماية الطفل للتدخل في المطار عند الإحالة أو الإيداع الأولي؛ ويجب أن يتوفر لدى حرس الحدود تفاصيل الاتصال الخاصة بهم. ثمَّة قاعدة عامة تطبق على الحدود هي أنه لا ينبغي فصل الأطفال عن والديهم (أو أقاربهم المصطحبين لهم) ما لم تكن هناك أسباب معقولة للاشتباه في أن الطفل معرّض للخطر معهم. وستكون وكالات حماية الطفل أقدر على تأكيد هذا الجانب بالكامل وتولي مسؤولية الحالة.

13 لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 6: معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلدهم الأصلي، الفقرة 16.

تذكر النقاط التالية:

- حاول التأكد من تقصير المدة بين تفعيل حماية الطفل أو آلية الإحالة الوطنية، أو كليهما معًا، وبين التسليم الفعلي للحالة قدر الإمكان. ولتحقيق هذه الغاية، تأكد من أن نقطة الدخول (أي مسؤول (مسؤولو) الاتصال والأرقام الخاصة بهم) إلى نظام الحماية أو نظام الإحالة الوطني محددة ومعروفة جيدًا.
- رتّب اجتماع تنسيق إن أمكن ذلك فيما يتعلق بالحماية أو آلية الإحالة الوطنية، أو هما معًا، لمناقشة كيفية إيجاد حل لحالات وصول الأطفال في وقت متأخر من الليل أو في وقت مبكر من الصباح أو خلال أيام العطلات الرسمية أو عطلات نهاية الأسبوع. تأكد من حصول الأطفال على الخدمات الأساسية (الغذاء والماء والمرحاض والمساعدة الطبية، وغيرها) وشيء للترفيه عن أنفسهم، إن أمكن ذلك، أثناء أوقات الانتظار.
- أطلع الأطفال على ما يحدث وما سيحدث.

يجب أن يكون حرس الحدود على علم بإجراءات عمل شركات النقل الجوي الخاصة بالأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.

4 الأطفال غير المصحوبين بذويهم

4.1 عند الاقتراب من إجراءات التفتيش والمراقبة من الدرجة الأولى

4.1.1 الموقف أمام أجهزة المراقبة: هل هناك أي شيء غير معتاد؟

يجب مراعاة مراقبة سلوك الأطفال غير المصحوبين بذويهم **مؤشرات تُشبه تلك التي تستخدم في حالة أنماط السلوك المتوقعة من الأطفال المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم.** وقد يكون من المفيد ملاحظة سلوك الأشخاص دون أن يدركوا أنهم مراقبون. وجدير بالنظر دائمًا نشر ضباط يرتدون ملابس مدنية في المطارات الكبرى.

لا ينبغي لحرس الحدود وضع افتراضات أو إصدار أحكام مسبقة عند مراقبة الأشخاص. ومن المهم عدم التمييز على أساس الخلفية الثقافية أو الدينية أو العرقية، أو نوع الجنس أو الجنسية أو غيرها من العوامل عند مراقبة الأطفال.

إذ يستند جزء مهم من كل تقييم إلى الانطباع الأول، وإن كان يبدو الأمر بديهيًا بالنسبة لحارس حدود متمرس. ولا بد أن يلفت أي وضع غير مألوف انتباه الضباط وينتج عنه مباشرة إجراءات مراقبة من الدرجة الثانية (أي الفحص الدقيق لوثائق السفر والوثائق الداعمة والمراقبة المنفصلة والتحقيق في علاقة الطفل وتفاعلاته مع الشخص الذي ينتظره، وما إلى ذلك).

يمكن لحرس الحدود ذوي الخبرة، الذين اعتادوا رؤية الأطفال يعبرون الحدود، الاستفادة من معرفتهم بالنظر في النقاط التالية فيما يتعلق بعمر الطفل ومستوى نضجه.

4.1.2 عند إجراءات المراقبة من الدرجة الأولى

يمكن لحراس الحدود الموجودين في الكبائن الانتباه إلى بعض المؤشرات الإضافية التالية المتعلقة بالمظهر:

- هل هناك أي شيء غير معتاد في الموقف الذي تشهده؟
- هل سلوك الطفل متسق مع طول الرحلة التي نزَل منها للتو؟
- هل الطفل هادئ أو غافل أو منعزل أو غير متماسك أو خائف أو منزعج؟
- هل ينظر الطفل إلى مسافر آخر؟ (في هذه الحالة يجب تفقد المسافر الآخر على نحوٍ أدق، لأنه قد يكون «حارسًا» له).

4.1.3 فحص الوثائق

لا شك أن الحاجز اللغوي يشكل مشكلة، ولكن يمكن تبادل بعض الكلمات مع الطفل بطريقة ودية، مع مراعاة عمر الطفل ومستوى نضجه. تتعلق الأسئلة المحتمل طرحها بمن ينتظر الطفل في منطقة الوصول خارج المحيط الأمني وما إذا كان الطفل يسافر كثيرًا وأين والديه ومن اصطحب الطفل إلى المطار في بلده الأصلي.

بالإضافة إلى إجراءات التحقق القياسية، يلزم التركيز على ما يلي:

- الوثائق المقدمة (جوازات السفر، التأشيرات، الوثائق الداعمة، وما إلى ذلك). يجب فحص وثائق السفر الجديدة بدقة أكبر، خاصة إذا كانت صادرة من بلدان ربما نتيجة الخداع أو الفساد (بالرجوع إلى تحليل المخاطر المتوفر).
- تُصدر بعض القنصليات تأشيرات للأطفال باسم الشخص المصطحب للطفل في خانة التعليقات (على سبيل المثال القنصليات البريطانية)؛ ويمكن أن تكون لدى الطفل بعض التأشيرات القديمة في جواز سفره باسم الشخص الذي ينتظره خارج منطقة الوصول.
- فحص المستندات الداعمة وتذاكر الطيران (خط الرحلة)، مع طرح أسئلة قصيرة حول سبب السفر.
- وفقًا لقانون شنغن للحدود، يمكن مراجعة نظام شنغن الوطني للمعلومات وقواعد بيانات الشرطة (وهذا اشتراط بالفعل ضمن اشتراطات قانون شنغن للحدود، بالنسبة لرعايا البلدان الثالثة) والاستفادة من نظام الإنذار باختطاف الأطفال، إذا كان متوفرًا محليًا.

يُنصح بشدة مطالبة ضباط المراقبة من الدرجة الثانية بتحديد هوية أي شخص ينتظر طفلاً وإجراء مقابلة سريعة معه (يرجى الرجوع إلى القسم 5,2,1).

إذا كان هناك أي مؤشرات تدل على أن الطفل معرَّض للخطر، يجب على حرس الحدود مباشرة إجراءات المراقبة من الدرجة الثانية.

4.2 إجراءات المراقبة من الدرجة الثانية

يجب تنفيذ إجراءات المراقبة من الدرجة الثانية على أيدي ضابط آخر (إن وجد) على دراية بأساليب العمل التي يستخدمها المهربون والمتّجرون، إضافة إلى أحدث وسائل التنبيه المستخدمة.

يجب مراجعة جميع الأنشطة السالفة الذكر، وتكرار إجراءات التفتيش إذا لزم الأمر. تكون إجراءات فحص الوثائق والتذاكر، بالتحقيق المفصّل في مختلف مراحل الرحلة والتحذيرات الرسمية الخاصة بمناطق العبور والأساليب الموصى بها للتواصل مع الأطفال بالضرورة نفس الأساليب المتبعة مع الأطفال المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم.

وفقًا لقانون شنغن للحدود، يحصل الطفل على معلومات مكتوبة حول الغرض من هذا الفحص (والإجراء المتبع فيه)، الذي يجب القيام به كإجراء قياسي وعشوائي. وستتوفر هذه المعلومات بجميع اللغات الرسمية للاتحاد الأوروبي وبلغة (لغات) البلد أو البلدان المتاخمة للدولة العضو المعنية. وتستخدم هذه المعلومات لغة يفهمها الطفل، أو قد يُفترض فهمها على نحوٍ معقول، أو الإحاطة بها بطريقة فعّالة أخرى، بما في ذلك استخدام مترجمين شفويين إذا لزم الأمر.

4.2.1 الشخص المنتظِر الطفل

تُعد احتمالية وجود شخص بانتظار الطفل أحد العوامل المهمة. وتكمن الأولوية الأولى لضابط المراقبة من الدرجة الثانية غالبًا في تحديد هوية هذا الشخص وإجراء مقابلة سريعة معه، ولكن لا ينبغي إجراء هذا التحقيق إلا بعد اكتساب فهم واضح للموقف من الوثائق المتاحة ومن موظفي شركات الطيران والطفل. ومن الضروري التحقق لاحقًا من صحة أقوال الشخص المنتظِر الطفل.

ويُنصح أن يسير الضباط الذين يرتدون ملابس مدنية على مسافة بضعة أمتار خلف موظفي المطار المرافقين الطفل إلى منطقة الانتظار، للتأكد من حضور الشخص الذي ينتظره. فقد يختبئ المتّجر إذا ما ظهر أحد حراس الحدود بزي رسمي مع الطفل.

وينبغي إبلاغ الشخص الذي ينتظر الطفل خارج منطقة الوصول بضرورة إجراء تفتيش شامل كإجراء عشوائي قياسي، مع الانتباه إلى رد فعل ذلك الشخص.

إذا كان الطفل يصطحب أمتعته الخاصة أثناء السفر، فربما يكون الشخص البالغ المصطحب للطفل على علم بشكل أو بآخر بما بداخل الأمتعة، خاصة إذا كان الطفل صغير جدًا. ولا بد أن يتسنى لذلك للبالغ سرد بعض الأمتعة التي تخص الطفل عندما يُطلب منه ذلك.

يجب أن يتوصل الضابط إلى القناعة التامة بأن السبب وراء رحلة الطفل مشروع وأن التفسير المقدم صحيح.

يجب ألا يمنع تقديم طلب لجوء أثناء عملية تحديد الهوية والمراقبة، سواءً من الطفل أو من الشخص المنتظِر الطفل نيابة عنه، حارس الحدود أو يصرف انتباهه عن جمع كل الدلائل اللازمة واتباع الإجراءات المُعتادة.

4.3 القرارات النهائية والإحالات

عند اتخاذ جميع القرارات، يجب إيلاء مصالح الطفل الفضلى الاعتبار الأول ويجب احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية .

لا ينبغي احتجاز الطفل إلا في حالات استثنائية جدًا، ودائمًا وفقًا للقانون الوطني الساري ولأقصر مدة ممكنه ولا يُلجأ إليه إلا كملاذ أخير؛ وقد أقرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه لا يمكن تبرير احتجاز الأطفال لأسباب تتعلق بوضع الهجرة.[14] في أي وقت، وتبعًا للظروف، إذا كان هناك أي شبهة معقولة لتعرض الطفل للخطر أو لمخاطر وأنه ربما تُقل لغرض الاتجار به أو إذا كان، بخلاف ذلك، بحاجة إلى الحماية استنادًا إلى المؤشرات/العلامات المذكورة أنِفًا، يجب تطبيق آلية الإحالة والتحقيق الأولي على الفور وفقًا للتشريعات الوطنية السارية، قبل اتخاذ أي قرار نهائي. ويجب استدعاء موظفين مختصين في مجال حماية الطفل للتدخل في المطار عند الإحالة أو الإيداع الأولي؛ ويجب أن يتوفر لدى حرس الحدود تفاصيل الاتصال الخاصة بهؤلاء الأشخاص.

ثمَّة قاعدة عامة تطبق على الحدود هي أنه لا ينبغي فصل الأطفال عن والديهم أو أقاربهم (الذين قد يكونوا بانتظارهم عند الوصول) ما لم تكن هناك أسباب معقولة للاشتباه في أن الطفل معرّض للخطر مع ذلك الشخص البالغ (الأشخاص البالغين). وستكون وكالات حماية الطفل أقدر على تأكيد هذا الجانب بالكامل وتولي مسؤولية الحالة.

14 لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 6: معاملة الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم خارج بلدهم الأصلي، الفقرة 16.

تذكر النقاط التالية:

- حاول التأكد من تقصير المدة بين تفعيل الحماية أو آلية الإحالة الوطنية، أو كليهما معًا، وبين التسليم الفعلي للحالة قدر الإمكان. ولتحقيق هذه الغاية، تأكد من أن نقطة الدخول (أي مسؤول (مسؤولو) الاتصال والأرقام الخاصة بهم) إلى آلية الإحالة الوطنية محددة ومعروفة جيدًا.
- رتّب اجتماع تنسيق إن أمكن ذلك فيما يتعلق بالحماية أو آلية الإحالة الوطنية، أو هما معًا، لمناقشة كيفية إيجاد حل لحالات وصول الأطفال في وقت متأخر من الليل أو في وقت مبكر من الصباح أو خلال أيام العطلات الرسمية أو عطلات نهاية الأسبوع.
- تأكد من حصول الأطفال على الخدمات الأساسية (الغذاء والماء والمرحاض والمساعدة الطبية، وغيرها) وشيء للترفيه عن أنفسهم، إن أمكن ذلك، أثناء أوقات الانتظار.
- أطلع الأطفال على بما يحدث وما سيحدث.

يجب أن يكون حرس الحدود على علم بالإجراءات التي تستخدمها شركات النقل الجوي في حالة الأطفال غير المصحوبين بذويهم.

5 معلومات إضافية

5.1 جمع البيانات

يدل جمع البيانات على النحو الواجب إلى أنه الأنشطة الميدانية نُفذت على الوجه الأمثل. وعلى الرغم من قلة البيانات المتاحة على مستوى الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالأطفال الذين يعبرون الحدود الخارجية، قد يؤدي تحسين عملية جمع البيانات إلى التعرف على أفضل الممارسات وإنقاذ عدد من الضحايا.

قد يضطلع حرس الحدود بدورٍ مهم في الكشف عن الجرائم التي تنطوي على أطفال. ويعتمد نجاح التحقيقات ذات الصلة في كثيرٍ من الأحيان على استجابة حرس الحدود الذين اكتشفوا أولاً وجود شيء ما خطأ أو مفقود وعلى الإجراءات التي يتخذونها. ومن الضروري ضمان سرعة نقل كل معلومة قد تكون ذات صلة إلى السلطات المعنية للاستجابة الفورية. نادرًا ما يعمل المتَّجرون بمفردهم وكثيرًا ما يغيّرون نقطة الدخول للحد من مخاطر اعتراضهم؛ وبالتالي، فإن جمع البيانات على نطاق واسع هو السبيل الوحيد الذي قد يساعد على التعرف على أسلوب عمل مماثل وتعميم أفضل الممارسات. ويتطلب تجنيد الأطفال ونقلهم واستغلالهم مستوى عالٍ من التنظيم بين أفراد المجموعة. ولذا، يتنبه حرس الحدود لمجموعة جرائم مرتبطة فيما بينها.[15]

5.2 حماية البيانات

يجب على حرس الحدود مراعاة جميع متطلبات حماية البيانات المنطبقة بالكامل عند تسجيل البيانات المتعلقة بالأطفال ومعالجتها ونقلها. ويجب اتباع اللوائح التنظيمية لحماية البيانات.

في الوقت نفسه، يجب على حرس الحدود الحرص الشديد عند تسجيل البيانات المتعلقة بالأطفال ومعالجتها ونقلها. وتنطبق اللوائح التنظيمية لحماية البيانات ويجب اتباعها. وكقاعدة عامة، لا ينبغي لحرس الحدود إعادة أي معلومات محددة خاصة بالطفل موجودة في بلد الوصول (مثلًا لدى الممثلون القنصليون) إلى بلده الأصلي أو إلى أي من سلطات البلد الأصلي. في حالات الضرورة، يجب تحديد هوية الأشخاص الذين قد يكونون بانتظار طفل وكذلك الأشخاص البالغين خارج منطقة الوصول (يرجى الرجوع أيضًا إلى الفصل 5، القسم 5,2,1).

15 التقرير السنوي الصادر عن الإنتربول لعام 2008 حول الجرائم المتعلقة بالاتجار.

5.3 الممثلون القنصليون للبلدان الأخرى

يجب تقييم جدوى الاتصال بهؤلاء المندوبين للتحقق سريعًا من صحة وثائق السفر والوثائق الداعمة، شريطة ألا يؤدي ذلك إلى تعريض الطفل لمزيد من الخطر (على سبيل المثال، إذا أعرب الطفل عن أي نية لطلب اللجوء).

وقد يجري تمكين المسافرين (البالغين) المصطحبين لطفل أو الأشخاص الذين ينتظرونه من التواصل مع متحدث أصلي بلغتهم أو بمترجم شفوي، وإتاحة لهم إمكانية إبلاغ السلطات المعنية بوضعهم بشكل أفضل.

5.4 الإجراءات المُتبعة من شركة النقل الجوي للتعامل مع الأطفال غير المصحوبين بذويهم

تتعلق اشتراطات السن التي تطبقها الخطوط الجوية عمومًا لتحديد القصّر غير المصحوبين بذويهم بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 5 و 11 سنة (وأحيانا حتى سن الخامسة عشرة). وعادة ما يمكن العثور بسهولة على المعلومات المتعلقة بالإجراءات المعتمدة من شركات النقل الجوي على مواقعها الإلكترونية الرسمية.ويجب على الضباط المحليين تحليل مختلف الإجراءات وتحديد مواطن الضعف المحتملة للأطفال الموجودين في مطاراتهم.

6 الحماية وآليات الإحالة الوطنية

على النحو المبين في القسم 2،9، آلية الإحالة الوطنية هي نظام منشأ على الصعيد الوطني، مصمَّم بهدف ضمان حماية الأشخاص المُستضعفين وحقوقهم من خلال استجابة منسقة. ويختلف تنظيم آلية الإحالة الوطنية باختلاف المواصفات الوطنية والمسألة المطروحة.

فالدول الأعضاء، على سبيل المثال، ملزمةٌ بموجب القانون الأوروبي بإنشاء آلية إحالة على الصعيد الوطني لضحايا الاتجار بالبشر.[16] في بعض البلدان، جُمعَت استجابة حرس الحدود المطلوبة للحالات التي تنطوي على أطفال مستضعفين في مجموعة من إجراءات التشغيل الموجدة التي يمكن إعمالها بسهولة. وفي بلدان أخرى، تكون الاستجابة المطلوبة أقل وضوحًا بكثير، ومن ثمَّ، قد تجد دوائر حرس الحدود نفسها تتخذ ترتيبات الإحالة الخاصة بها.

وشجع الاتحاد الأوروبي أيضًا على وضع آليات إحالة على الصعيد الوطني للتعامل مع حالات اختطاف الأطفال. وقد أصدرت المفوضية مبادئ توجيهية[17] وقدمت الدعم[18] لمساعدة الدول الأعضاء على وضع أنظمة إنذار باختطاف الأطفال مع إمكانية التشغيل البيني عبر الحدود. كما دعى المجلس[19] الدول الأعضاء إلى ضرورة وضع هذه الآليات وإبرام الاتفاقيات اللازمة للتعاون. وتجدر الإشارة إلى أن تنوع النظم الوطنية لا يدل على اتساق الإجراءات على مستوى الاتحاد الأوروبي. ولم تضع جميع الدول الأعضاء هذه الآليات حتى الآن.

16 انظر المادة 11 (4) من التوجيه رقم UE/36/2011 الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس، التي تنص على أن "تتخذ الدول الأعضاء التدابير اللازمة لوضع آليات مناسبة تهدُف إلى تحديد هوية الضحايا ومساعدتهم وتقديم الدعم لهم في وقت مبكر، بالتعاون مع منظمات الدعم ذات الصلة".

17 CES(2008) 2912 نسخة نهائية — أفضل ممارسة لإطلاق نظام إنذار باختطاف الأطفال عبر الحدود:
http://ec.europa.eu/justice/funding/rights/call_10014/ramc_ag_annex_5_2008_en.pdf

18 وعلى سبيل المثال، استفادت بلغاريا وقبرص وبولندا وسلوفاكيا وإسبانيا والمملكة المتحدة من هذا الإمكانات.

19 استنتاجات المجلس بتاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2008:
http://register.consilium.europa.eu/doc/srv?l=EN&f=ST%2014612%202008%20REV%202

ومع ذلك، هذه الآليات ضرورية لضمان الاستجابة السريعة والمنسقة لعمليات اختطاف الأطفال، بمشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك حرس الحدود.

السلطات الوطنية هي الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بوضع آلية الإحالة الوطنية وضمان التعاون عبر الحدود وفيما بين القطاعات. ومع ذلك، يمكن لحرس الحدود أداء دور مهم في الدعوة إلى ضرورة إنشاء السلطات الوطنية المعنية مثل هذه الآليات في المجالات التي لا توجد فيها هذه الآليات بعد.

وتوصي فرونتكس بإنشاء نظام تفعيل سهل للإحالات. وبالنسبة لأي آلية إحالة خاصة بالأطفال، يجب أخذ المبادئ التالية في الاعتبار:

- يجب إيلاء حماية حقوق الطفل الاعتبار الأول بالنسبة لجميع التدابير المتبعة مع الاحترام الكامل لمصالح الطفل الفضلى.
- يجب وضع نظام فعَّال على أوسع نطاق ممكن بغية الاستجابة سريعًا لمختلف أشكال الإيذاء والاستغلال والاتجار بالبشر. ويجب توفير طائفة كبيرة من الخدمات المتخصصة، بحيث يمكن تلبية المتطلبات الخاصة للأفراد على النحو الواجب.
- يجب اتباع نهج متعدد التخصصات وشامل لعدة قطاعات. إذ إن أنظمة حماية الأطفال المتكاملة هي الأكثر فعالية. وبناءً عليه، يجب إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة والمتخصصة من الحكومة والمجتمع المدني على السواء.
- يجب أن تتسم الاتفاقات المبرمة بين مختلف الكيانات بالمرونة الكافية لمعالجة التعقيدات المتعلقة بعملية الإحالة ومعالجة الاحتياجات المختلفة للأطفال في حالات مختلفة. ويجب إشراك جميع الشركاء فيما يتعلق بأدوارهم ومسؤولياتهم، وينبغي تحديد مبدأ التعاون الأساسي بدقة وعن كثب ضمن الآلية.
- يجب ضمان الحصول على خدمات الدعم والحماية وتيسير ذلك الأمر.
- إذا إن الشفافية والتوزيع الواضح للمسؤوليات محورًا لآلية إحالة فعالة.

- ويجب أن ينتج عن الاستفادة من أي آليات قائمة مسبقًا بهدف تعزيز الملكية المحلية تيسير العملية. ويجب أن تكون الاستدامة هي الهدف المنشود.
- يجب استعراض الآلية وتحديثها بانتظام لضمان تحقيق الكفاءة والفعالية في حماية الأطفال. ويجب السعي إلى تحقيق التآزر مع نُظم الإحالة الأخرى ذات الصلة.

يجب أن يتوفر لدى حرس الحدود دائمًا البيانات التالية:

- بيانات الاتصال الخاصة بخدمات «الاستدعاء»: دعم الأطفال على مدار الساعة وخدمات الدعم الأخرى في حالات الطوارئ؛
- قائمة شاملة تضم بيانات الاتصال بجميع خدمات وبرامج الحماية المتاحة (الطبية والصحة العقلية والقانونية واللوجستية، وغيرها)، سواء من السلطات الوطنية أو المجتمع المدني أو المنظمات الدولية أو المنظمات غير الحكومية.

وختامًا، من الأهمية بمكان أن يتلقى حرس الحدود تدريبًا خاصًا حول كيفية التعامل مع الأشخاص المستضعفين، مع التركيز بصفة خاصة على الأطفال.

7 مسرد المصطلحات

APIS	نظام المعلومات المسبقة عن الركاب
I-24/7	منظومة الاتصالات الشرطية العالمية
ILO	منظمة العمل الدولية
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
NGO	منظمة غير حكومية
NRM	آلية إحالة وطنية
NSIS	نظام شنغن الوطني للمعلومات
PNR	سجل أسماء الركاب
SBC	قانون شنغن للحدود
UNCRC	اتفاقية حقوق الطفل (1990)
UNCRSR	الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (1951)
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
UAM	قاصر غير مصحوب بذويه

ملاحظات

FRONTEX

EUROPEAN BORDER AND COAST GUARD AGENCY

ساحة بلاس أوروبييسكي 6
844-00 وارسو، بولندا
هاتف: 00 95 205 22 48+
فاكس: 01 95 205 22 48+
frontex@frontex.europa.eu
www.frontex.europa.eu

رقم المشروع: 2017.3849

نسخة مطبوعة:
TT-02-17-558-AR-C
الرقم الدولي المعياري للكتاب (ISBN):
978-92-9471-792-4
معرف الوثيقة الرقمي (DOI):
10.2819/018798

:PDF
TT-02-17-558-AR-N
الرقم الدولي المعياري للكتاب (ISBN):
978-92-9471-793-1
معرف الوثيقة الرقمي (DOI):
10.2819/38273